

النُصُور الإسلامي للعالم

عبد اللطيف حسيني

«فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ»
«سُورَةُ مُحَمَّدٍ. آيَةُ ٣٥»

يستند التصور الإسلامي في هذا المجال إلى إنشطار العالم إلى قسمين، أو دارين: «دار الإسلام» و«دار الحرب»، وَعَلَى ضَوْءِ هَذَا التَّصْنِيفِ الَّذِي أَبْدَعَهُ فُقَهَاءُ الْإِسْلَامِ لِلْعَالَمِ، وَتَأْسِيساً عَلَيْهِ، اُعْتُبِرَتْ «دَارُ الْإِسْلَامِ» فِي نَظَرِهِمْ، الدَّارُ، الَّتِي يَكْتَسِبُ وُجُودُهَا الْكَوْنِي طَابِعاً شَرْعِيّاً، بَيِّنٌ أَنَّ وَجْهَةَ النَّظَرِ هَذِهِ، لَمْ تَكُنْ لَتَوْدِي إِلَى إِنْكَارِ بَقِيَّةِ الْعَوَالِمِ الْخَارِجَةِ عَنْ نِطَاقِ هَذِهِ الدَّارِ، إِذْ أَقَرَّ فُقَهَاءُ الْإِسْلَامِ بِوُجُودِ دَارٍ مُقَابِلَةٍ لـ «دَارِ الْإِسْلَامِ» إِصْطَلَحُوا عَلَى تَسْمِيَتِهَا بِـ «دَارِ الْحَرْبِ»، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْوُجُودَ ظَلَّ دَوماً فَاقِداً لِلشَّرْعِيَّةِ.

وَفِي ظِلِّ هَذِهِ النَّظَرَةِ لِلْعَالَمِ الثَّنَائِي الْأَقْطَابِ، رَتَّبَ فُقَهَاءُ الْإِسْلَامِ، مَجْمُوعَةً مِنَ الْأَثَارِ وَالنَتَائِجِ، حَدَّدَتْ بِصُورَةٍ عَامَّةٍ مَبَادِيءَ الْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ الْإِسْلَامِيِّ. وَيَأْتِي فِي طَلِيعَةِ هَذِهِ النَّتَائِجِ، تَصَوُّرُ الْجِهَادِ لَدَى هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءِ، وَأَفْكَارُهُمْ فِيهَا يَخْصُ مَوْضُوعَاتِ الصَّلَاحِ وَالتَّعَاهُدِ، كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ نُذَرِّجَ ضِمْنَ هَذَا الْإِطَارِ، الْأَحْكَامَ الْمَحْدَّدَةَ لِطَبِيعَةِ الْمَعَامَلَاتِ بَيْنَ كُلِّ مِنْ «دَارِ الْإِسْلَامِ» وَ«دَارِ الْحَرْبِ».

١ - انشطار العالم إلى «دار إسلام» و«دار حرب»:

تَقْدِمُ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ نَفْسَهَا، بِاعْتِبَارِهَا لَا تَخْصُ شُعْباً مُعَيَّناً، وَلَا مِيقَاتَ مَخْصُوصَةٍ دُونَ سَائِرِ أَصْقَاعِ الْمَعْمُورِ. بَلْ هِيَ تَقْصِدُ الْبَشَرِيَّةَ جَمْعَاءَ: «وَمَا

أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا^(١)، «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ»^(٢)، «قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا»^(٣).

وبحكم هذا الطابع العالمي، الذي اتصفت به الشريعة الإسلامية، انبرى المسلمون لنشر الدعوة الإسلامية، وتعميم السيادة الإسلامية على سائر أرجاء المعمور، وقد تجسّد ذلك بصورة فعلية في موجة الفتوحات الإسلامية. غير أنّ فتوح البلدان هذه، لم يكن بإمكانها الاستمرار بصورة مؤبّدة. إذ لعبت ظروف داخلية، متضافرة مع معطيات خارجية أدوارها الحاسمة، في توقيف حركة الفتح الإسلامي للكون. إذ ذاك اقتنع المسلمون باستحالة تملكهم للكون أجمع، ومن ثمّ بدا العالم لدى فقهاء الإسلام، منشطراً إلى دارين: «دار الإسلام» و«دار الحرب»^(٤).

أ - دار الإسلام ودار الحرب:

في إطار تحديده لـ «دار الإسلام» يذهب الفقيه «عبد القاهر البغدادي» إلى القول بأنّها الإقليم الذي يقبل أهلوه الإسلام دون قيد، والذي تعلو فيه كلمة الدين الخنيف^(٥)، فبالانطلاق من هذا التعريف، يتبين أنّ «دار الإسلام» هي الإقليم الذي يشمل جميع البلاد التي تدين بالسيادة الإسلامية. والتي تجري عليها أحكام الشرع الإسلامي. هذا ويُلاحظ أحد الباحثين، أنّ الفقه الإسلامي، وهو بصّد تحديده لـ «دار الإسلام» قد تحرّى الدقّة، في انتقاء التعابير المستخدمة من قبله في هذا الموضوع. فـ «دار الإسلام» وُصفت في هذا الفقه، بأنّها الدار التي تحت يد المسلمين. وفي هذا التعبير، معنى الحياة

(١) سورة سبأ. آية ٢٨.

(٢) سورة الأنبياء. آية ٢١.

(٣) سورة الأعراف. آية ١٥٧.

(٤) مجيد خدوري. بحوث في الثقافة الإسلامية. ص ٣٦. الدار المتحدة للنشر. بيروت، سنة ١٩٧٩.

(٥) أبو المنصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي. أصول الدين. الجزء ١. ص ٢٧٠. استامبول. سنة ١٩٢٨.

العامة، والسلطة، والاختصاص. دون أن يستعمل تعبير «في ملك» أخذاً بالمبدأ العام في الشريعة الإسلامية، في اعتبارها الكون بما فيه إنما هو الله رب العالمين^(٦). وقد عمل فقهاء الإسلام، إلى جانب تحديدهم لـ «دار الإسلام» على التمييز داخل هذه الدار بين ثلاثة أقسام، يخضع كل قسم منها لأحكام خاصة، فهم يميزون في هذا الصدد بين كل من الأراضي الحرم أو الأراضي المقدسة، وأراضي الحجاز، وأخيراً بقية الأراضي الإسلامية.

ففي القول الفقهي المشهور، تشمل الأراضي المقدسة (الحرم)، المدينتين المقدستين، مكة، والمدينة، وهذا القسم من الأراضي، لا يسمح لغير المسلمين بالإقامة، أو المرور به، إلا في قول «أبي حنيفة»، إذ جُوز دخولهم إليها، ولم يُجوز لهم الاستيطان فيها، كما يُجوز لأهل الذمة في المذهبين، الشافعي، والحنبلي، دخول المدينة، والأشجار فيها، ويحرم في هذه الأماكن القتال، حتى قتال الأعداء، ما لم يكن دخولهم إليها يقصد قتال المسلمين، ويحرم فيها الصيد، وذبح الحيوانات غير الأليفة، وقطع الشجر الذي أنبتته الله، ولم يغرسه الآدميون.

أما أراضي الحجاز، فهي تخضع لأحكام إستثنائية، أهمها تحريم استيطانها على غير المسلمين، وهذه الأراضي تقسم بدورها إلى قسمين: أراضي الصدقات، والأراضي العشرية، فالأولى، في قول جمهور الفقهاء، صدقات محرمة الرقاب، مخصوصة بالمنافع، مصروفة في وجه المصالح العامة. أما الثانية، فتشمل سائر الأراضي، التي تخضع لضريبة العشر، ولاخراج عليها.

أما بقية الأراضي الإسلامية، فهي أراضٍ، يحل دخولها، والإقامة فيها، للمسلمين، ولغير المسلمين، الذين اكتسبوا صفة الذمي، أو المقيم المؤقت المستأمن. وهذه الأراضي، تنقسم هي بدورها إلى أراضي عشرية، وأراضي خراجية، فالأولى، تخضع لضريبة العشر. وهي تشمل الأراضي التي أحيّاها

(٦) كامل ياقوت: الشخصية الدولية في القانون الدولي العام وفي الشريعة الإسلامية. ص ٤٢١ القاهرة. سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١.

المسلمون، أو التي أسلم عليها أهلها، أو التي أحرزها الغائمون بالفتح، وتوزعت عليهم. أمّا الأراضي الخراجية، فهي التي جرى الصلح عليها مع أهلها بإحدى طريقتين: أولاهما، أن يزول ملكهم عنها، وتصبح وقفاً لبيت مال المسلمين، ويدفع الخراج عنها، أجرّة إستعمالها وإستثمارها، وثانيتهما، أن تبقى الأرض ملك أهلها، ولكن يدفع عنها الخراج، بمنزلة الجزية. فالخراج لا يسقط بالإسلام في الحالة الأولى، لأنه بمنزلة الأجرّة، لكنه يسقط في الحالة الثانية، لأنه بمنزلة الجزية، والجزية لا تؤخذ من المسلمين^(٧).

وإذا كانت هذه هي وضعية «دار الإسلام»، ومشمولاتها، في نظر الفقه الإسلامي، فإنّ هذا الفقه قد طرح كمقابل لهذه الدار، «دار الحرب». وهي الدار التي تمّ القبول بوجودها، تحت ضغط الواقع، إذ ظلت دوماً فاقدة لأية شرعية.

وقد عدّت «دار الحرب» في نظر الفقه الإسلامي، الدار الشاملة لكلّ الأقاليم المتعدّرة تطبيق أحكام الإسلام الدينية، والسياسية فيها. ولتواجدها خارج نطاق السيادة الإسلامية^(٨). وقد كانت هذه الدار، تُعدّ بمثابة العالم الذي كان الشرع يسعى إلى ضمّه تحت لوائه^(٩).

يبدّ أن هذا التقسيم الثنائي للعالم، في الفقه الإسلامي الأول، يتسع مجالاً، لاستثناء ما ذهب إليه «الشافعي» وأتباعه، من تقسيمهم للكون إلى ثلاثة ديار: «دار عهد أو صلح» و«دار إسلام» و«دار حرب».

ف«دار الصلح أو العهد» في نظرهم، هي الدار التي ليست في حكم الإسلام. وإنما تدفع الجزية له، وقد وضح «الماوردي» أساس الحكم الفقهي في هذه المسألة من الناحية الشكلية، فقال: كل الديار تنقسم ثلاثة أقسام: الأول،

(٧) صبحي محمضاني. القانون والعلاقات الدولية في الإسلام. ص ٧٩. وما بعدها. دار العلم للملايين. بيروت. سنة ١٩٧٢.

(٨) دائرة المعارف الإسلامية. المجلد ١٠. ص ٧٧.

(٩) مجيد خدوري: القانون الدولي الإسلامي، تحقيق مؤلف السير للشيباني. ص ٣٣ - ٣٤. الدار المتحدة للنشر. بيروت. سنة ١٩٧٥.

الديار المفتوحة عَنْوَةً، والثاني، المفتوحة بلا قتال بعد فرار أهلها. والثالث، المفتوحة صلحاً. وينقسم هذا النوع إلى قسمين، حسب تسمية الأرض: الأرض الموقوفة على المسلمين، والأرض التي تظل مع أهلها السابقين، ويظل أهل الأرض الأولون عليها في واقع الأمر، ويصبحون بذلك ذميين. ويدفعون الخراج أو الجزية. وتصبح الدار دار إسلام. أما في الحالة الثانية، فإن الصلح ينص على إحتفاظ أهل الأرض بأرضهم، على أن يدفعوا من غلتها الخراج. وأن هذا الخراج يسمى الجزية. وأنهم يعفون منه إذا دخلوا في الإسلام. وأن بلادهم ليست «دار إسلام» ولا «دار حرب» وإنما تسمى «دار صلح» أو تسمى «دار العهد» وأن أرضهم ملك لهم، يبيعونها، أو يرهنونها فإذا انتقلت إلى مسلم لا يؤخذ الخراج منه، وهذا الشرط يبقى للمالكين ما احترموا شروط التعاهد، ولا تؤخذ الجزية منهم ما داموا ليسوا في «دار الإسلام». ويبدو واضحاً أن هذا الموقف، يكتنفه بعض الغموض، ف«الماوردي» نفسه، وهو يعدد بلاد الإسلام، قد جعل منها «دار صلح»، كما أن «البلاذري» لم يذكر قط هذه التفرقة، وهو يعدد أحكام الخراج^(١٠).

وإذا ما تجاوزنا نظرة الفقه الإسلامي الأول، للعالم، واتجهنا بالبحث صوب الفقه الإسلامي المعاصر، فلننه، لا يسعنا، والحالة هذه، إلا أن نسجل بخصوص هذا الفقه الأخير، أن مفاهيم كل من «دار الإسلام» و«دار الحرب» قد لآقت أضدائها بشكل أو بآخر، ضمن هذا الفقه، الذي يمكن أن نميز في استخداماته لهذه المفاهيم، بين توجهين: التوجه المتبني لنظرية أو بالأحرى أطروحة «السيف»، على حد تعبير «دوروتيا كرافولسكي»^(١١)، والتوجه المتبني لأطروحة الإسلام، شريعة سلام^(١٢).

(١٠) دائرة المعارف الإسلامية (الترجمة العربية) المجلد ٩. ص ٨١ - ٨٢.

(١١) دوروتيا كرافولسكي. الإسلام والإصلاح. الوزير رشيد الدين والتجديد الإسلامي بـإيران في القرن الرابع عشر الميلادي. مجلة الإجتهد. العدد ٨. السنة الثانية. صيف ١٩٩٠.

(١٢) لقد عالجنا مختلف أسس هذه التوجهات في كتاب: «الإسلام والعلاقات الدولية، نموذج المفكر المغربي أحمد بن خالد الناصري» ١٨٣٥ - ١٨٩٧. سيصدر عن مؤسسة افريقيا/ الشرق، الدار البيضاء سنة ١٩٩١.

فأنصار أطروحة السيف من الأصوليين، يبدو، أنهم لا يخفون تعلُّقهم بهذا التقسيم الثنائي للعالم، تجسّد بشكل واضح في كتابتهم بهذا الشأن، التي لا ترد فيها على الإطلاق، لفظة «دولة»^(١٣) وإمعاناً منهم في تجاهل الواقع الذي أمست عليه التصوّرات المعاصرة للعالم، والتي تستند إلى الإقرار بتواجد دُول متعددة، متساوية في الحقوق، والسيادة^(١٤)، وهم إذ يرفضون التسليم بمثل هذه التصورات، فإنهم في نفس الوقت، يُقرون، إنّما بشكل ضمني، بالعالم الثنائي الأقطاب. وبواسطة مفاهيم حديثة، نموذج ذلك يقدمه لنا أحد رواد الحركة الأصولية الإسلامية، الذي كتب يقول في هذا الشأن: «... وغير خاف عليك أنّ الإسلام حزب PARTY. فليس له من هذه الوجهة دار محدودة بالحدود الجغرافية، يزود ويدافع عنها. وإنّما يملك مبادئ وأصولاً يذب عنها، ويستमित في الدفاع عنها. وكذلك لا يحل على «دار الحزب» الذي يعارضه، ويناقضه، وإنّما يحل ويصوّل على المبادئ التي يتمسك بها...»^(١٥).

فبدلاً من «دار الإسلام» و«دار الحرب»، يُبدع هذا الرائد، مفاهيم «حزب الإسلام» و«الحزب المعارض للإسلام». إنّهُ من دون أدنى شك إستلهاهم ضمني للتصنيف الثنائي للكون، الذي تبنّاه الفقه الإسلامي الأول.

وفي اتجاه متباين، مع هذا التوجّه، عمِل دُعاة «الإسلام شريعة سلام» في تعامُلهم مع رؤية الكون الثنائي الأقطاب، على إفراغ مفاهيم «دار الإسلام» و«دار الحرب» من مضامينها الحقيقية، وهم من أجل إنجاز هذه العملية، عملوا على تأويل، إن لم نقل تحريف هذين المفهومين، وفي هذا الصدد كتب أحدهم يقول: «... قد اختلف الفقهاء في تعريف دار الحرب، على رأيين (...). والرأي الثاني، رأي أبي حنيفة، والزيدية، وبعض الفقهاء، وهو أن كون

(١٣) أنظر على سبيل المثال كتاب «الجهاد في سبيل الله». تأليف جماعي. دار الاعتصام، بدون تاريخ.

(١٤) أنظر ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

(١٥) أبو الأعلى المودودي. الجهاد في سبيل الله. ضمن كتاب «الجهاد في سبيل الله». تأليف جماعي. ص ٥٢.

السلطان والمنعة لغير المسلمين لا يَجْعَل الدَّار، دَار حرب. بَلْ لَا بَد مِنْ تَحَقُّق شروط ثلاثة: ١ - أن لا تكون المنعة وَالسلطان لِلْحَاكِمِ المسلم. ٢ - أن يَكُون الإقليم متاجماً للديار غير الإسلامية. ٣ - أن لا يبقى المسلم أو الذمي مقيماً في هذه الديار بالأمان الإسلامي الأول. . . .»^(١٦).

إِنَّ الإختلاف المشار إليه هُنَا بين الفقهاء، هُو محض ادعاء، كَمَا أن الرأي الثاني الوارد هُنَا، لَا يتعلّق إطلاقاً بتحديد «دَار الحَرْب». وَإِنَّمَا هُو متعلّق أساساً بالشروط والمواصفات اللازم توافرها، لِتَحْوِيل «دَار الإسلام» إلى «دَار حَرْب»^(١٧).

وَفِي تَفْسِير السياق، أي سياق، إفراغ مفهومي «دَار الإسلام» و«دَار الحرب» مِنْ مضامينها الأصلية، يكتب فقيه مُعاصر آخر قائلاً: «... إن أساس إختلاف الدارين، هو انقطاع العصمة، وَأَمَّا تَغَايُر الدينين - الإسلام وعدمه - فليس هُو مناط الاختلاف (. .) فالدار الأخيرة، أو دَار الحرب هي التي لم تَكُن في حَالَة سلم مع الدولة الإسلامية، وَهَذَا أَمْر عَارِض، يبقى بقيام حَالَة الحرب، وَيَنْتَهِي بانتهائها»^(١٨).

وَالْمَتَأَمَّل في هذه المقالة لدى هذا الفقيه، لَا يُمَكِّن إِلَّا أن يُقَرَّرَ عَلَيْهَا. إِذ إن تقسيم فقهاء الإسلام العالم إلى دارين، هُو أثر مِنْ آثار حَالَة الحَرْب بينهما. غير أن التسليم بِصِفَة هذا الذي ذَهَبَ إِلَيْهِ هذا الفقيه، يبقى مُرْتَبِئاً بِشَرط الاعتراف بِأَنَّ حَالَة الحرب، هِيَ الحَالَة المستديمة في عَلاَقَات «دَار الإسلام» بـ «دَار الحَرْب». وَيَبْدُو أن مَكْمَن الخطأ في هذا الرأي إِنَّمَا يُعَوِّدُ إِلَى تصوّر الحرب لدى هذا الفقيه، مِنْ حيث كونها حَرْباً فعلية، في حين أَنَّهُ يُمَكِّن أن تَكُون هذه الحَالَة، مُجَرَّد حَرْب نظرية.

(١٦) محمد أبوزهرة. العلاقات الدولية في الإسلام. ص ٥٣ - ٥٤. القاهرة. سنة ١٩٦٤.

(١٧) أنظر بهذا الصدد: علي قراة. العَلاَقَة الدولية في الحروب الإسلامية. ص ١١٦. القاهرة.

١٩٥٥. محمد طلعت الغنيمي. الأحكام العامة في قانون الأمم. ص ٥. دَار المَعَارِف.

الاسكندرية. بدون تاريخ.

(١٨) وهبة الزحيلي. آثار الحرب في الفقه الإسلامي. ١٧٩٠ - ١٨٠.

وإذا كان تحريف مفهومي «دار الإسلام» و«دار الحرب» عن محتوياتهما الأصلية، نقطة تتجمع عندها بحوث ودراسات المدافعين عن أطروحة «الإسلام شريعة سلام» فإن هذه الأطروحة، تلتقي من جديد عند قاسم مشترك، يقضي برَبْط ثنائية الكون لدى فقهاء الإسلام الأوائل، بواقع توازنات القوى الدولية، خلال فترة إبداعه (القرن الثاني للهجرة). والتي كانت في صالح البلاد الإسلامية، على حساب بقية أنحاء العالم، إذ كتب أحد المتحمسين لهذه الأطروحة يقول: «... تكاد كلمات الفقهاء أجمعين، تجمع على أن دار المخالفين، تسمى «دار الحرب» لأنها فعلاً كانت في عصر الإجتهاذ الفقهي دار حرب، بسبب تلك الاعتداءات المتكررة من الأعداء، والمدافعة المستمرة من المسلمين»^(١٩). وبالرغم من أن هذا الرأي عمل على الربط بين نشأة مفهومي «دار الإسلام» و«دار الحرب» وبين واقع توازنات القوى الدولية، فإن تصوره لهذه التوازنات، ظلّ تصوراً مغلوّطاً، الأمر الذي يحدو بنا إلى الاستنجاد بداعية آخر من دعاة هذه الأطروحة، والذي يبدو أنه عثر عن هذه الرؤية بشكل أكثر فاكثر وضوحاً. إذ كتب يقول: «... هو (يعني تقسيم العالم إلى دار حرب ودار إسلام). تأصيل فقهي لواقع العلاقات التي كانت بين المسلمين وغيرهم. والتي كانت الحرب في الغالب هي الحكم الوحيد في شأنها، ما لم تكن هناك معاهدة ولم يكن لهم (يعني فقهاء الإسلام الأوائل) سند تشريعي، فإن الواقع شيء، والتشريع شيء آخر. فهم صوّروا لنا حالة الحرب الفعلية بين العرب، وغيرهم كالفرس والروم...»^(٢٠).

بيد أنه عند إمعان النظر، في هذا الذي ذهب إليه أنصار هذه الأطروحة، يبدو أنه من التجني، بل ومن المغالطة، إختزال العالم الثنائي الأقطاب، إلى مجرد إنعكاس شاحب لواقع توازنات القوى الدولية. ففي اتجاه أبعد من ذلك، نرى النص القرآني، ينظر إلى الجماعة المسلمة باعتبارها أمة: «كنتم خير أمة

(١٩) محمد أبو زهرة. العلاقات الدولية في الإسلام. ص ٥١.

(٢٠) وهبة الزحيلي. آثار الحرب في الفقه الإسلامي. ص ١٧٦.

أَخْرَجَتِ لِلنَّاسِ^(٣١) أَوْ إِخْوَةَ: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ»^(٣٢)، كَمَا أَنَّ رَسُولَ الْإِسْلَامِ، اسْتَنَ فِي سُنَّتِهِ مَا يُوْثِّرُ عَلَى هَذَا الْمَنْحَى، فَفِي الْمِيثَاقِ الْمَنْبَرِ بَيْنَ الرَّسُولِ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ، سَنَةَ ٦٢٣ م. نَعَثَرُ عَلَى تَعْرِيفِ الْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمَةِ، بِإِعْتِبَارِهَا «أُمَّةً وَاحِدَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ»^(٣٣). فَبِالْإِنْطِلَاقِ إِذْنٍ مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَمِنْ سَنَةِ رَسُولِ الْإِسْلَامِ، يَتَبَيَّنُ بِشَكْلٍ لَا يَدَعُ الْمَجَالَ لِأَيِّ تَحْرِيفٍ، بِأَنَّ «مَفْهُومَ الْأُمَّةِ» أَوْ «الْإِخْوَةَ» أَوْ بِالْأَحْرَى «الْعَصَبِيَّةَ الدِّينِيَّةَ» عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ أَحَدِ الْبَاحِثِينَ^(٣٤)، شَكْلٌ أَسَاسُ الْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمَةِ. فَالْإِسْلَامُ، كَمَا يَبْدُو، قَدْ أَقَامَ مِيعَارَ الْإِنْتِمَاءِ إِلَى جَمَاعَتِهِ، لَا عَلَى أَسَاسِ رَابِطَةِ الْجَنْسِيَّةِ، وَلَا الْعَنْصَرِيَّةِ، وَلَا التَّوْطُنِ فِي بَلَدٍ مَعِيْنٍ، وَإِنَّمَا عَلَى أَسَاسٍ دِينِي صَرَفٍ^(٣٥). أَوْ كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَحَدُ الْبَاحِثِينَ: «عَلَى أَسَاسِ الْفِكْرَةِ وَالْعَقِيدَةِ، الَّتِي يَعْتَنُقُهَا الْبَشَرُ جَمِيعاً عَنْ إِيمَانٍ وَرِضَى...»^(٣٦). فَالْمِيعَارُ إِذْنٌ فِي ثَنَائِيَّةِ أَقْطَابِ الْكَوْنِ، مِيعَارٌ دِينِي، وَهَذَا الْمِيعَارُ فِي صِفَتِهِ هَذِهِ، هُوَ كَمَا يَبْدُو مُسْتَقَى أَسَاساً مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، قَدْ يَكُونُ هَذَا التَّقْسِيمُ الثَّنَائِي لِلْكَوْنِ، صَادَفَ وَاقِعاً مَا لِتَوَازُنَاتِ الْقُوَى الدَّوْلِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ الْمُؤَكَّدَ فِي هَذَا الشَّأْنِ، هُوَ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ ذَاتَهَا، تَحِيلُ بِأَنْوِيَّةِ هَذَا التَّقْسِيمِ.

ب - مسار دار الإسلام:

وَلِدَتِ «دَارُ الْإِسْلَامِ» وَاحِدَةً، مُوَحَّدَةً، وَقَدْ مَرَّتْ فِي تَطَوُّرِهَا، بِأَرْبَعَةِ مَرَاجِلَ، تَمِيزُ كُلَّ مِنْهَا، بِخُصَائِصٍ مَعِيْنَةٍ لِهَذِهِ الدَّارِ: مَرَحَلَةُ التَّأْسِيسِ أَوْ النِّشَاءِ، وَهِيَ الْمَرَحَلَةُ الْمُعَبَّرُ عَنْهَا بِدَوْلَةِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ مَرَحَلَةُ الدَّوْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ثُمَّ طَوْرُ النُّضْجِ وَالْكَمَالِ. وَهُوَ طَوْرُ الدَّوْلَةِ الْعَالَمِيَّةِ، وَأَخِيراً، طَوْرُ التَّعَدُّدِ وَالتَّمَايُزِ.

(٢١) سورة آل عمران. آية ١١٠.

(٢٢) سورة الحجرات. آية ١٠.

(٢٣) ابن هشام - السيرة. ج ١. ص ٣٤١ - ٣٤٤. تحقيق مصطفى السقا وآخرون. الطبعة الثانية سنة ١٣٥٧ هـ.

(٢٤) صبحي محمصاني. القانون والعلاقات الدولية في الإسلام. ص ٥٠ - ٥١.

(٢٥) محمد أحمد خلف الله. القرآن والدولة. ص ٣١. الطبعة الأولى. القاهرة. سنة ١٩٧٣.

(٢٦) حامد سلطان. أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية. ص ١٥٨. القاهرة. سنة ١٩٧٤.

ففي المرحلة الأولى من تطور «دار الإسلام»، وهي المرحلة التي عادة ما تؤرخ بهجرة الرسول إلى يثرب سنة ٦٢٢ م. فقد اتسمت دار الإسلام باستيعابها لثلاثة طوائف من السكان: المهاجرين والأنصار واليهود. إذ أرسى الرسول أسس التعايش بين هذه الطوائف الثلاثة على أساس حلف بين المهاجرين والأنصار عن المسلمين، وبين اليهود والذي يعتبر بمثابة مُوَادَعَة، ومُسالمة لليهود المدينة، وإقراراً لهم على دينهم وأموالهم، كما أنه استهدف توحيد جميع المسلمين، وصهرهم في أمة واحدة، يربط بينها رابط الإسلام^(٢٧). وبالإستناد إلى هذا الحلف، وعلى هدي من هذه المبادئ، أصبح الرسول على رأس جماعة من أتباعه، جماعة ترسخت، وأخذت في التطور، خلال مرحلة الخلافة الراشدية. لنتقل إثر ذلك إلى الطور الثاني من مسارها، طور الدولة العربية، التي ترسخت مع الأمويين، والذين تمت في فترة حكمهم النعرات القبلية، التي انغمسوا فيها بدورهم. هكذا، انطبعت «دار الإسلام» خلال هذه المرحلة بطابع عربي صرف. الأمر الذي أسهم في بعث روح الشعبية، فالفئات التي لم تكن تنتمي إلى العرق العربي، والتي اعتنقت الإسلام، أملاً منها في أن تحظى بالمساواة، كانت تتعرض لبعض المظالم، وكان ذلك ظاهراً بوضوح في قضية الجباية وتولي الأعمال السلطوية^(٢٨).

أعقب هذه المرحلة في مسار دار الإسلام، مرحلة الدولة العالمية، وهي الدولة القُصوى التي كان ينشدها الإسلام «إن أكرمكم عند الله أتقاكم»^(٢٩)، غير أن الحكم ظل في الواقع بيد العرب. حتى إذا قامت الثورة التي بمقتضاها انتقل الحكم إلى العبّاسيين، على أيدي الفرس. وخاصةً الخراسانيين، بدت الفرصة سانحة لهؤلاء، إن لم يكن بالاستئثار بالحكم، فعلى الأقل المشاركة فيه، وقد بات واضحاً في هذا الطور من مسار «دار الإسلام» أن الدولة قد تحولت

(٢٧) جرير الطبري. تاريخ الأمم والملوك. ج ٢. ص ٢٥٥. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة دار المعارف. بدون تاريخ.

(٢٨) مجيد خدوري. القانون الدولي الإسلامي. تحقيق مؤلف السير للشيباني. ص ٣١.

(٢٩) سورة الحجرات. آية ١٣.

عن صِبْغَتِهَا العربية القوية، إلى دولة ذات صبغة عالمية. وفي رأي أحد الباحثين، أن هذه الدولة، لو عجزت عن التحول إلى الصبغة العالمية، لكانت تجزأت إلى وَحْدَتَيْن، أو أكثر من ذلك. فهذا التحول، طبقاً لَوِجْهَةِ النظر هذه اعتبر بمثابة عامل فعال، سَاهَم في الإبقاء عَلَى الوَحْدَةِ الخارجية للمجتمع الإسلامي^(٣٠).

يَبْدُ أن وَضْعاً مِثَالِيّاً، مِثْل هذا الوضع، لم يقدر له أن يعمر طويلاً. إذ سُرْعَان مَا سيعقبه طور التجزؤ إلى وَحْدَات سياسية مستقلة بذاتها، أو تابعة للمركز في الشرق، إِنَّمَا بِصُورَةٍ شَكْلِيَّة، فـ «دَار الإسلام» التي بَدَتْ حتى الآن وَاحِدَةً، موحدة، بدأت تطرأ عَلَيْهَا تَحَوُّلات جذرية في القرن الخامس للهجرة، إذ بَدَأَت العصبية العباسية تذوي مَعَ الخليفة المتوكل، وَأَصْبَحَتْ دِيَار الإسلام، مَنْقَسِمَةً وَمَتَجاذبة بين ثلاثة مراكز: الإمارة السلجوقية، وَالْخِلَافَةُ الفاطمية، وَالْأُمُومِيْنَ فِي الْأَنْدَلُس، أَمَّا خِلَافَةُ بَغْدَاد، فقد بدأت تَتَحَوَّل إلى سلطة رمزية، فَاقِدَةٌ عصبيتها القبلية، وَقُوَّتَهَا العسكرية، وَدَوَّرَهَا الموحِد^(٣١). إذ ذاك تَوَزَّعَت دِيَار الإسلام، إلى دُوِّيَلَات، وَفِي هَذِهِ الحَقْبَةِ مِنْ مَسَار دَار الإسلام التاريخي، دَخَلَت العَلَائِقُ بَيْن دِيَار الإسلام، وَدَار الْحَرْب، طَوَّر سِلْم طَوِيل، جَعَلَ مِنْ هَذِهِ الدِيَار مَوْهَلَةً فِي مَرَحَلَةٍ لَاحِقَةٍ لِلْقَبُولِ بِالْمَبَادِيءِ وَالْقَوَاعِدِ الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهَا فِي التَعَايُش بَيْن الشُعُوب.

٢ - «دار الإسلام»، قطب الكون الشرعي الوحيد:

إِنْشِطَار الكون إلى «دَار إِسْلَام» و«دَار حَرْب» انْشِطَار رَتَّب عَلَيْهِ الْفِقْهُ الْإِسْلَامِي عِدَّةَ آثَار، شَكَّلَتْ مَبَادِيءَ الْفِقْهِ الدَّوْلِي الْإِسْلَامِي. وَيَأْتِي فِي طَلِيْعَةِ هَذِهِ النَّتَائِجِ تَصَوُّرُ الْجِهَادِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِي، وَتَصَوُّرُهُ أَيْضاً لِلْمُصَالِحَةِ وَالتَّعَاهُدِ. وَأَخِيراً تَصَوُّرُهُ لَطَبِيعَةِ الْمُعَامَلَاتِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تَقُومَ بَيْن كُلِّ مِنْ «دَارِ الْإِسْلَام» وَ«دَارِ الْحَرْب».

(٣٠) مجيد خلدوري. المرجع السابق. ص ٣١ - ٣٢.

(٣١) د. نظير الجاهل. الأُصْلُ وَالتَّوَاصُلُ فِي الْإِسْلَام. مجلة الفكر العربي. عدد ٢٢. سنة ٣.

سبتمبر أكتوبر - ١٩٨١. ص ٢٦٠.

أ - التصور الإسلامي للجهاد:

الجهاد، بذل الجُهد، وهو الوسع والطاقة، أو المبالغة في العمل من الجهاد. قال في المغرب: الجهاد مَصْدَرٌ جَاهَدْتَ العدو جهاداً. إذا قاتلته قتالاً. أو بذل كل منهما جهده، أي طاقته، في دفع صَاحِبِهِ، فهي صيغة مشاركة في الجهد، وهو الطاقة والمشقة، كما أن القتال مشاركة في القتال، ثم غلب في الإسلام على قتال الكفار ونحوه^(٣٢).

فالجهاد، يبدو هنا بمثابة مُرَادَفٍ للقتال. قتال أهل الكفر، أي أولئك الذين يكفرون بالله، فهؤلاء هم أمام اختيارين: إما أن يقبلوا الإسلام، وإما أن يواجهوا القتال. إذ تمت آيات قرآنية، تلزم المسلمين بهذا الأمر: «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم»^(٣٣). «يا أيها الذين آمنوا، قاتلوا الذين يلونكم من الكفار، وليجدا فيكم غلظة»^(٣٤)، كما أنه صَحَّ عَنْ الرسول قوله: «أُمِرْتُ بمقاتلة المشركين إلى أن يقولوا نشهد أن لا إله إلا الله»^(٣٥).

غير أن هذا الذي استقرت عليه آيات القرآن، لا يعني أن هذا المفهوم لم يخضع لسُنَنِ التطور، ففي خِلَالِ المَرَحَلَةِ المَكِّيَّةِ، اعتُبرَ الجهاد اقتناعاً، وَلَيْسَ قتالاً: «وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ»^(٣٦). وقد تجسّد هذا الفهم للجهاد في سلوك الرسول، الذي اكتفى خلال مَرَحَلَةِ إقامته في مكة، بتحذير قومه من عبادة الأصنام، ودعوتهم إلى عبادة الرحمن^(٣٧).

وَإِسْتِنَاداً إلى هذا الذي استقرت عليه آيات القرآن، فقد اعتبرَ الفقه المالكي، والمالكية، «الجهاد في سبيل الله، لإِعْلَاءِ كَلِمَةِ الله كل سنة، فرض كفاية، إذا قام به البعض، سقط عن الباقي، ويتعين (أي يصير فرض عين)

(٣٢) عن وهبة الزحيلي. آثار الحرب في الفقه الإسلامي. ص ٢١٥.

(٣٣) سورة التوبة. آية ٥.

(٣٤) سورة التوبة. آية ١٢٣.

(٣٥) البخاري. الجامع الصحيح. ج ٤. ص ٢٥٠.

(٣٦) سورة العنكبوت. آية ٦.

(٣٧) سيد قطب. الجهاد في سبيل الله. ضمن الجهاد في سبيل الله. تأليف جماعي. ص ٩٥.

بتعيين الإمام، وبهجوم العدو على محلة قوم»^(٣٨). وفي نفس الاتجاه، ذهب الفقه الحنفي إلى القول بأن الجهاد هو: «قتل الكفار ونحوه، من ضربهم، ونهب أموالهم، وهدم معابدهم، وكسر أضنامهم، والمراد الاجتهاد في تقوية الدين، بنحو قتال الحربين والذميين إذا نقضوا. والمرتدين، وهم أحبث الكفار للنقض بعد الإقرار والتابعين بدءاً منا»^(٣٩).

أما الفقه الشافعي، فافتاء منه لهذه المضامين، حصر وضعية الكفار في حالتين: «إحداهما يكونون ببلادهم، ففرض كفاية، والثاني يدخلون بلدة لنا، فيلزم أهلها الدفع بالممكن»^(٤٠). وقريباً من هذه المعاني، تنحو الشيعة في تصوّرهما للجهاد، والتي لا تختلف مع السنة، إلا في ناحية ربط الجهاد مع عقيدة الولاء للإمام. إذ اعتبر الجهاد من أهم أعمال الإمام، إلا أن غيبة الإمام، جعلت من الجهاد مفهوماً معطلاً بصورة مؤقتة^(٤١). في الوقت الذي ذهب فيه الخوارج إلى اعتبار الجهاد ركناً أساسياً من أركان الإسلام^(٤٢).

وإذ نُصِّرف النظر عن موقع الفقه الإسلامي الأول، من مفهوم الجهاد، متجهين صوب الفقه الحديث، فإن المتفحص لأدبيات هذا الفقه، لا يمكنه إلا أن يتبين أن هنالك توجهين في فهم هذا الفقه للجهاد، باعتباره أثراً من آثار انشطار الكون إلى «دار إسلام» و«دار حرب». التوجه القائل بنظرية السيف، والتوجه الداعي إلى الإسلام باعتباره شريعة سلام، فأصحاب نظرية السيف، نتيجة توافق هذا المفهوم، مع تصوّراتهم في هذا الشأن، عملوا على استلهايمه في انتاجاتهم بهذا الصدد، إذ كتب أحدهم بخصوص مفهوم الجهاد يقول: «..

(٣٨) الصاوي أحمد. بلغة السالك لأقرب المسالك في مذهب الإمام مالك. ج ٢. ص ٢٨٠.

مطبعة مصطفى محمد. مصر. سنة ١٢٢١ هـ.

(٣٩) مرتضى الحسيني الزبيدي. عقود الجواهر المنيفة. ج ١. ص ١٤٦ - ١٤٧. الطبعة الثانية القسطنطينية. سنة ١٣٠٩ هـ.

(٤٠) النووي. فن المنهاج. ص ٣٢٥.

(٤١) مجيد خدوري. الحرب والسلام في شرعة الإسلام. ص ٩٥ - ٩٦ - ٩٧. الدار المتحدة للنشر بيروت.

(٤٢) مجيد خدوري. المرجع نفسه. ص ٩٧.

الجهاد، حركة المسلمين الدائمة في العالم، لإسقاط القيادات الجاهلية، الضالة. وإتاحة حرية الاعتقاد للإنسان حيثما كان هذا الإنسان، بغض النظر عن الزمان والمكان، والجنس، واللون، واللغة، والثقافة والانتها. إنه مبدد وجود الجماعة الإسلامية، في كل زمان ومكان، أو مفتاح دورها في الأرض، وهدفها العقيدى، ومُعَامِلُ تَوْحِيدِهَا، وَضَامِنُ دِيمُومَتِهَا، وَتَطَوُّرِهَا، وَبِدُونِ هَذِهِ الْحَرَكَةِ الْجِهَادِيَّةِ، يَسْقُطُ هَذَا الْمُبَدَّدُ وَيَضِيعُ الْمَفْتَاحُ. وَتَفْقِدُ الْجَمَاعَةُ الْمُسْلِمَةُ قُدْرَتَهَا عَلَى الْوَحْدَةِ وَالتَّسَاكُ، وَالِاسْتِمْرَارِيَّةِ وَالْبَقَاءِ^(٤٣). فالجهاد، طبقاً، لَوِجْهَةِ النِّظَرِ هَذِهِ، هُوَ حَرْبٌ لِإِسْقَاطِ أَنْظَمَةِ الطُّغْيَانِ. الْأَنْظَمَةُ غَيْرُ الْمُسْلِمَةِ. وَهُوَ فِي صَوْرَتِهِ هَذِهِ، يَبْدُو كخاصية مُلَازِمَةٍ لِلْمَجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الَّتِي تَحْتَمِلُ مَسْئُولِيَّةَ، نَشْرِ رِسَالَةِ الْإِسْلَامِ الْإِلَهِيَّةِ، وَفِي تَفْسِيرِ الْإِتْجَاهِ، يَكْتُبُ رَائِدُ آخَرٍ مِنْ رُؤَادِ الْحَرَكَةِ الْأَصُولِيَّةِ، قَائِلاً: «... إِنْ الْإِسْلَامُ لَيْسَ بِنَحْلَةٍ كَالنَّحْلِ الرَّائِحَةِ. وَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ، لَيْسُوا بِأَمَّةٍ كَأَمَمِ الْعَالَمِ. بَلِ الْأَمْرُ أَنَّ الْإِسْلَامَ، فِكْرَةٌ انْقِلَابِيَّةٌ، وَمِنْهَاجٌ انْقِلَابِيٌّ، يُرِيدُ أَنْ يَهْدِمَ نِظَامَ الْعَالَمِ الْاجْتِمَاعِي بِأَسْرِهِ، وَيَأْتِي بِنِيَانِهِ مِنْ جَدِيدٍ حَسَبَ فِكْرَتِهِ، وَمِنْهَاجِهِ الْعَمَلِيِّ، فَالْجِهَادُ عِبَارَةٌ عَنِ الْكِفَاحِ الْانْقِلَابِيِّ»^(٤٤).

وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ هِيَ وَضْعِيَّةُ مَفْهُومِ الْجِهَادِ، لَدَى دُعَاةِ نَظَرِيَّةِ السِّيفِ، فَإِنَّ الْوَضْعِيَّةَ تَبْدُو مُغَايِرَةً لِدَلَالَةِ النَّسْبَةِ لِأَنْصَارِ الْإِسْلَامِ، شَرِيعَةُ سَلَامٍ، فَالْجِهَادُ فِي نَظَرِ هَؤُلَاءِ لَيْسَ سِوَى: «وَسِيلَةٌ لِلْوُصُولِ إِلَى السَّلَامِ. وَتَدْعِيمُ الْأَمْنِ، بِتَمَكِينِ كُلِّ فَرْدٍ فِي الْعَالَمِ مِنْ مُمَارَسَةِ حُرِيَّتِهِ الدِّينِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ الْإِحْتِكَافِ وَالْإِتِّصَالِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِاعْتِبَارِهِمْ مَكْلَفَيْنِ بِنَشْرِ رِسَالَتِهِمُ الْإِصْلَاحِيَّةِ الْكُبْرَى فِي أَنْحَاءِ الْأَرْضِ»^(٤٥).

فالجهاد إذن، الذي كان قتالاً مَعَ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ الْأَوَّلِ، يَتَحَوَّلُ إِنْطِلَاقاً

(٤٣) عماد الدين خليل. التفسير الإسلامي للتاريخ. ص ١٥٨. الطبعة الأولى. بيروت. سنة ١٩٧٥.

(٤٤) أبو الأعلى المودودي. الجهاد في سبيل الله. ضمن الجهاد في سبيل الله. تأليف جماعي. ص ٢٢ - ٢٣ - ٢٤.

(٤٥) وهبة الزحيلي: آثار الحرب في الفقه الإسلامي. ص ٣٢٠.

مِنْ وَجْهَةِ النِّظَرِ هَذِهِ، إِلَى مُجَرَّدِ نَشْرِ لِلرَّسَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ الْإِحْتِكَالِ، وَالْإِتِّصَالِ، إِنَّهُ مِنْ دُونِ شَكٍّ، إِفْرَاغٌ لِلجِّهَادِ مِنْ مِضَامِينِهِ الْأَصْلِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ عَمَلِيَّةَ التَّحَايِلِ عَلَى هَذَا الْمَفْهُومِ، يَبْدُو أَنَّهَا لَا تُعْتَبَرُ نَاجِعَةً فِي مَلَأِ الْفَرَاغِ الْحَاصِلِ فِي هَذَا الشَّأْنِ. فَالْجِّهَادُ، سَوَاءٌ لَدَى الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ الْأَوَّلِ، أَوْ لَدَى تَوَجُّهَيْ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ الْحَدِيثِ، تَبْقَى مِنْ خِصَائِصِهِ الرَّئِيسِيَّةِ، أَنَّهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى كَوْنِهِ أَثَرًا مِنْ أَثَارِ تَصَوُّرِ الْكَوْنِ الثَّنَائِيِّ الْأَقْطَابِ، فَإِنَّهُ يَنْصَبُّ فِي الْإِطَارِ الْعَامِ، الَّذِي يَجْعَلُ مِنْ «دَارِ الْإِسْلَامِ» قُطْبَ الْكَوْنِ الشَّرْعِيِّ الْوَحِيدِ.

ب - التَّصَوُّرُ الْإِسْلَامِيُّ لِلسَّلَامِ:

ثَمَّةُ آيَاتٍ قُرْآنِيَّةٍ، عَدِيدَةٍ، تَحْضُ عَلَى الْقِتَالِ كَمَعْطَى أَسَاسِي فِي عِلَاقَاتِ «دَارِ الْإِسْلَامِ» بِ«دَارِ الْحَرْبِ». مِنْ نَمُودَجٍ: «قَاتِلُوا الْمُشْكِرِينَ كَافَةً»^(٦٦)، «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ»^(٦٧)، «فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا، فَضَرْبُ الرِّقَابِ، حَتَّى إِذَا أَثْخَتُمُوهُمْ، فَشَدُّوا الْوِثَاقَ، فَلِئِمَّا مِنْ بَعْدِ، وَإِمَّا فِدَاءً، حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا»^(٦٨).

كَمَا أَنَّ ثَمَّةَ آيَاتٍ أُخْرَى، عَمِلَتْ عَلَى تَرْسِيخِ مَوْضُوعَةِ السَّلَامِ، فِي عِلَاقَاتِ «دَارِ الْإِسْلَامِ» بِ«دَارِ الْحَرْبِ». مِنْ غُطٍّ: «وَإِنْ جَنَحُوا إِلَى السَّلَامِ، فَاجْنَحْ لَهَا»^(٦٩). «إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا، وَلَمْ يَظَاهَرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا، فَاتَّمَّوْا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ»^(٧٠)، «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ، فَاجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ، ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ»^(٧١). وَقَدْ نَحَتَ سَنَةَ الرِّسُولِ، نَفْسٌ مَنَحَى النُّصُوصَ الْقُرْآنِيَّةَ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «الْجِّهَادُ فِي أُمَّتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وَ«أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ. حَتَّى يَشْهَدُوا بِأَنَّ

(٤٦) التوبة. آية ٣٦.

(٤٧) التوبة. آية ٢٩.

(٤٨) محمد. آية ٤.

(٤٩) سورة الأنفال. آية ٦١.

(٥٠) سورة التوبة. آية ٤.

(٥١) سورة التوبة. آية ٦.

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٥٢). وفي اتجاه مغاير لهذا التوجه، نجد زوجة الرسول عائشة تروي عنه مساءً لته التالية: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، ترى الجهاد، أفضل العمل، أم لا نجاهد؟ لكني أفضل الجهاد حج مبرور»^(٥٣) وَيَنْدَرُجُ ضِمْنَ هَذَا التَّوَجُّهِ، تَمَارِسَةُ الرَّسُولِ، بِشَأْنِ صُلْحِ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَالتِّي أَثَارَتِ نِقَاشًا حَادًا فِي حِينِهَا، حَسَمَهُ الرَّسُولُ بِقَوْلِهِ: «أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، لَنْ أَخَالِفَ أَمْرَهُ وَلَنْ يَضِيعَنِي»^(٥٤).

وَنَحْنُ نَتَصَفَّحُ سُنَّةَ الرَّسُولِ فِي هَذَا الصَّدَدِ. فَإِنَّا نَعْتَرِلُهُ عَلَى حَدِيثِ نَعْتَبِرُهُ أَسَاسِيًّا لِفَهْمِ التَّصَوُّرِ الْإِسْلَامِيِّ لِلسَّلَامِ، إِذْ جَاءَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، قَوْلُ الرَّسُولِ: «لَا تَتَمَنَّاوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَافِيَةَ... فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا»^(٥٥) وَقَدْ رَوَى نَفْسُ الْحَدِيثِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْفَى» الَّذِي زَادَ فِيهِ: «وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»^(٥٦). فَهَذَا الْحَدِيثُ، يَبْدُو، أَنَّهُ لَا يَجْعَلُ مِنَ السَّلَامِ، أُطْرُوحَةً أَسَاسِيَّةً فِي عِلَاقَاتِ «دَارِ الْإِسْلَامِ» الدَّوْلِيَّةِ. كَمَا أَنَّهُ لَا يَجْعَلُ مِنَ الْحَرْبِ، مُعْطًى أَسَاسِيًّا فِي هَذِهِ الْعِلَاقَاتِ. يَبْدُو أَنَّ عَدَمَ التَّنَبُّهِ لِهَذِهِ الْخَاصِيَّةِ الْجَوْهَرِيَّةِ فِي عِلَاقَاتِ «دَارِ الْإِسْلَامِ» بِ«دَارِ الْحَرْبِ» قَدْ انْعَكَسَ بِشَكْلِ كَبِيرٍ عَلَى تَصَوُّرِ السَّلَامِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، هَذَا التَّصَوُّرُ الَّذِي إِتَّخَذَ مِنْ آيَةِ «وَإِنْ جُنَحُوا لِلسَّلَامِ، فَاجْنَحْ لَهَا»^(٥٧) مَرْتَكِزًا لَهُ فِي هَذَا السَّبِيلِ. إِذْ عُدَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ مَنَسُوخَةً بِمَقْتَضَى سُورَةِ التَّوْبَةِ، فَمِنْ بَيْنِ أَوَائِلِ الْمَفْسِّرِينَ الَّذِينَ قَالُوا بِذَلِكَ «ابْنُ عَبَّاسٍ»، وَ«زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ» وَ«عَطَاءُ الْخِرَاسَانِي» وَ«عِكْرِمَةُ» وَ«قَتَادَةُ»، وَهُمْ إِذْ يَقْرَءُونَ بِالنَّسْخِ الَّذِي لِحَقِّ هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِنَّهُمْ يَفْتَرِقُونَ عِنْدَ تَحْدِيدِ الْآيَةِ النَّاسِخَةِ. فَبَيْنَمَا ذَهَبَ «ابْنُ عَبَّاسٍ» إِلَى أَنَّ آيَةَ «وَإِنْ جُنَحُوا إِلَى السَّلَامِ، فَاجْنَحْ لَهَا» مَنَسُوخَةٌ بِالْآيَةِ الْقَائِلَةِ: «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ».

(٥٢) صحيح البخاري. ج ٤. ص ٤٥.

(٥٣) صحيح البخاري. ج ١. ص ١٣.

(٥٤) ابن هشام. السيرة. ج ٢. ص ٧٤٧. وَمَا بَعْدَهَا.

(٥٥) صحيح البخاري. ج ٤. ص ٧٩.

(٥٦) النووي. شرح مسلم. ج ١٢. ص ٤٥ - ٤٦. المطبعة المصرية بالأزهر. الطبعة الأولى. سنة

١٣٤٩ هـ.

(٥٧) سورة الانفال، آية ٦١.

نجد كلاً من «قتادة» و«عكرمة» و«مجاهد» قد اعتبرُوا أنَّ نسخ الآية السَّالفة: «إِنَّمَا هُوَ نَسْخٌ قَدْ تَمَّ بِمَقْتَضَى الْآيَتَيْنِ الْقَائِلَتَيْنِ: «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» وَ«قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً»^(٥٨).

وعلى العكس، فيما ذَهَبَ إليه هؤلاء المفسرون. نجد البعض الآخر من المفسرين، قد نفوا، أنَّ يَكُون النسخ قد حَلَّ بآية «وَأَن جَنَحُوا لِلْسَّلَامِ» وَهُمْ يَدْعُمُونَ رأيهم في هذا الصِّدَد. بالقول بأنَّ الآيتين المعتمدتين من قبل «قتادة» و«عكرمة» و«مجاهد» كآيتين ناسختين. بالإشارة إلى أنَّ هاتين الآيتين خاصتين بعبدة الأوثان. في حين أنَّ الآية المُدَّعى أنَّ النسخ، قد لحقها هي آية خاصة بأهل الكتاب^(٥٩).

ويبدو واضحاً، أنَّ القائلين بنسخ آية «وَأَن جَنَحُوا لِلْسَّلَامِ» قد استهدفُوا من وراء ذلك التَّعْيِيد للحَرْب، باعتبارها المعطى الأساس في علاقات «دَار الإسلام» الدولية. في حين استهدف النافون للنسخ، التَّأْصِيل للسلام في هذه العلاقات.

وفي ضوء هذه التأويلات المتباينة، قرأ فقهاء الإسلام، سنة الرسول. «فأبو بكر الجصاص» كتب بخصوص هذا الموضوع يقول: «قد كَانَ النبي عَاهَد حين قَدِم المدينة أَصْنَافاً مِنَ الْمُشْرِكِينَ، مِنْهُمْ النُّظَيْر، وَبَنُو قَيْنِقَاع وَقَرِيظَة، وَعَاهَد قَبَائِلَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَرِيشِ هَدَنَةِ الْحَدِيبِيَّةِ الَّتِي أُنْقِضَتْ قَرِيشُ ذَلِكَ الْعَهْدُ بِقِتَالِهَا خَزَاعَةَ، حُلَفَاءَ النَّبِيِّ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ نَقْلَةُ السَّيِّدِ وَالْمَغَازِي فِي ذَلِكَ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَكْثُرَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَيَقْوَى أَهْلُهُ. فَلَمَّا كَثُرَ الْمُسْلِمُونَ، وَقَوِيَ الدِّينُ، أَمَرَ بِقَتْلِ مُشْرِكِي الْعَرَبِ (. .) وَأَمَرَ بِقَتْلِ أَهْلِ الْكِتَابِ»^(٦٠).

وفي تفسير السياق يكتب «إبن العربي» قائلاً: «قال عَزَّ وَجَلَّ: «لَا تَهْنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ، وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ». فَإِذَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عِزَّةٍ وَقُوَّةٍ، وَمَنْعَةٍ،

(٥٨) محمد رشيد رضا. تفسير المنار. ج ١٠. ص ٧٩. دار المنار. الطبعة الثانية. سنة ١٣٦٨ هـ.

(٥٩) الزمخشري. تفسير الكشاف. ج ٢. ص ٢٣٣.

(٦٠) نقلاً عن علي قراغة. العلاقة الدولية في الحروب الإسلامية. ص ٦٣ - ٦٤.

وَجَمَاعَةٌ عَدِيدَةٌ، وَشِدَّةٌ شَدِيدَةٌ، فَلَا صُلْحَ، وَإِذَا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ مَصْلَحَةٌ فِي الصُّلْحِ لِنَفْعٍ يَجْتَلِبُونَهُ، أَوْ ضَرَرٌ يَدْفَعُونَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْتَدِئَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا احتَاجُوا إِلَيْهِ. وَقَدْ صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى شُرُوطٍ نَقَضُوهَا. وَقَدْ صَالَحَ الضُّمَرِيُّ. وَالْحَيْدَرُ دُومَةَ، وَأَهْلَ نَجْرَانَ، وَقَدْ هَادَنَ قَرِيشَ لِعَشْرَةِ أَغْوَامَ، حَتَّى نَقَضُوا عَهْدَهُ. وَمَا زَالَتِ الْخُلَفَاءُ وَالصُّحَابَةُ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ الَّذِي شَرَعْنَا سَالِكَةً»^(٦١).

وَعَلَى الْعَكْسِ مِنْ هَذَا الْفَهْمِ، الْمُبْتَلُورُ فِي الْإِسْتِشْهَادَاتِ السَّالِفَةِ، نَجَدَ الْفَقْهَ الْإِسْلَامِي الْحَدِيثَ قَدْ افْتَرَقَ بِخُصُوصٍ هَذَا الْمَوْضُوعَ إِلَى تَوْجُهَيْنِ: التَّوَجُّهُ الدَّاعِي إِلَى الْحَرْبِ، وَالتَّوَجُّهُ الْمُنَبِّئُ لِأَطْرُوحَةِ السَّلَامِ.

فـ «سَيِّدُ قُطْبٍ» كَمَثَلٍ لِلِإِتِّجَاهِ الْأَوَّلِ، يَكْتُبُ فِي هَذَا الصَّدَدِ قَائِلًا: «... وَعَلَى آيَةِ حَالٍ، فَالَّذِي نَنْتَهِي إِلَيْهِ. أَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ، فَاجْنَحْ لَهَا، وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» لَا يَتَضَمَّنُ حُكْمًا مُطْلَقًا نَهَائِيًّا. وَإِنَّ الْأَحْكَامَ النَّهَائِيَّةَ، نَزَلَتْ فِيهَا بَعْدَ فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ، إِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ، أَنْ يَقْبَلَ مُسَالَمَةً وَمُهَادَنَةً ذَلِكَ الْفَرِيقِ الَّذِي اعْتَرَلَهُ، فَلَمْ يَقَاتِلْهُ، سَوَاءً كَانَ قَدْ تَعَاهَدَ، أَوْ لَمْ يَتَعَاهَدْ مَعَهُ حَتَّى ذَلِكَ الْحِينِ. وَأَنَّهُ ظَلَّ يَقْبَلُ السَّلَامَ مِنَ الْكُفَّارِ، وَأَهْلِ الْكِتَابِ. حَتَّى نَزَلَتْ أَحْكَامُ سُورَةِ بَرَاءَةِ. فَلَمْ يَعُدْ يَقْبَلُ إِلَّا الْإِسْلَامَ أَوْ الْحِزْبِيَّةَ»^(٦٢). وَإِذَا كَانَ هَذَا، يَجْسِدُ مَوْقِفَ أَنْصَارِ الْإِسْلَامِ شَرِيعَةَ حَرْبٍ، فَإِنَّ أَنْصَارَ الْإِسْلَامِ شَرِيعَةَ سَلَامٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْمُعَاصِرِينَ، قَدْ اخْتَلَفُوا فِي طَرِيقِ تَعَامُلِهِمْ مَعَ هَذَا الْمَوْضُوعِ، إِذْ ذَهَبَ الْبَعْضُ مِنْهُمْ إِلَى اسْتِخْدَامِ آيَةِ «وَإِنْ جَنَحُوا إِلَى السَّلَامِ، فَاجْنَحْ لَهَا» وَكَانَهَا لَيْسَتْ مُحَلًّا لِنَقَاشٍ^(٦٣). فِي حِينٍ ذَهَبَ الْبَعْضُ الْآخَرُ إِلَى نَفْيِ النِّسْخِ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ. فَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ. إِذْ كَتَبَ يَقُولُ: «وَادْعُوا» (يَعْنِي الْقَائِلِينَ بِالنِّسْخِ) لِلتَّخْلُصِ مِمَّا أَوْهَمَ ظَاهِرُهُ، التَّعَارُضَ بِأَنَّ آيَةَ مَعِينَةٍ قَدْ نَسَخَتْ

(٦١) نفس المرجع. ص ٦٥.

(٦٢) سيد قطب. في ظلال القرآن. المجلد ٤. ص ٥٣. دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ. سَنَةُ ١٩٦٧.

(٦٣) أَنْظَرْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ. صَبْحِي عَمَّصَانِي. الْقَانُونُ وَالْعِلَاقَاتُ الدَّوْلِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ. ص ٧٤.

كَلَّ مَا عَدَّاهَا. وَلَعَمْرِي أَنْ ذَلِكَ لِإِسْرَافٍ فِي الْقَوْلِ بِالنَّسْخِ فِي الْقُرْآنِ»^(٦٤).

وَقَدْ إِنْعَكَسَتْ هَذِهِ الْوَضْعِيَّةُ، بِشَكْلِ كَبِيرٍ. عَلَى التَّأْوِيلَاتِ الْمُنَوَّحَةِ مِنْ قَبْلِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ الْحَدِيثِ، لِلسَّنَةِ، الَّذِي افْتَرَقَ هُوَ الْآخَرُ إِلَى تَوْجُّهَيْنِ، تَوَجُّهُ قَرَأَ مُمَارَسَةَ الرُّسُولِ فِي الْحَدِيثِيَّةِ فِي ضَوْءِ تَبْنِيهِ لِمَبْدَأِ النَّسْخِ الَّذِي لَحِقَ آيَةُ «وَأِنْ جُنَحُوا إِلَى السَّلَامِ». وَمِنْ ثَمَّ عَمِلَ عَلَى تَجَاوُزِ هَذِهِ السَّنَةِ^(٦٥). فِي حِينَ عَمِلَ التَّوَجُّهُ الثَّانِي عَلَى تَبْنِيِ هَذِهِ الْمُمَارَسَةِ. فِي ضَوْءِ تَبْنِيهِ لِلآيَةِ السَّالِفَةِ^(٦٦).

يَبْدُو أَنَّ جَدَلًا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَتَنَازَعًا فِي مِثْلِ هَذَا الْمُسْتَوَى، قَدْ عَرَفَ تَرْكِيبًا لَهُ لَدَى بَعْضِ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ التَّرْكِيبُ الَّذِي يَتَبَنَاهُ لَهُ مَفْكَرٌ مَغْرِبِي عَاشَ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ، «أَحْمَدُ بْنُ خَالِدِ النَّاصِرِيِّ» (١٨٣٥ - ١٨٩٧)، إِذْ كَتَبَ فِي هَذَا الشَّأْنِ يَقُولُ: «... وَالصَّحِيحُ كَمَا فِي الْكُشَافِ وَغَيْرِهِ، أَنَّ الْأَمْرَ مَوْقُوفٌ عَلَى مَا يَرَى فِيهِ الْإِمَامُ مَصْلَحَةً لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، مِنْ حَرْبٍ أَوْ سِلْمٍ، وَلَيْسَ بِحَتْمٍ أَنْ يَقَاتِلُوا أَبَدًا، أَوْ يُجَابُوا إِلَى الْهَدَنَةِ أَبَدًا. إ. هـ. وَهَذَا مَذْهَبُنَا، وَمَذْهَبُ غَيْرِنَا»^(٦٧). هَكَذَا، يَبْدُو، أَنَّ الْعِلَاقَاتِ بَيْنَ «دَارِ الْإِسْلَامِ»، وَ«دَارِ الْحَرْبِ» عِلَاقَاتٌ فِي قَوَارِنَا، لَمْ تَكُنْ لِتَحْمَلِ طَرِيقَهَا بِمَقُولَاتٍ أَبَدِيَّةٍ، فَالْمَوْزُونُ لَا يَحُلُّ لَهُ هُنَا. وَهَذَا، مَا تُجَسِّدُهُ بِالْفِعْلِ، الْوَقَائِعُ الَّتِي عَاشَهَا الْمُسْلِمُونَ فِي تَارِيخِهِمْ، إِذْ انْخَرَطُوا، فِي مُعَاهَدَاتٍ مَعَ «دَارِ الْحَرْبِ». هَذِهِ الْمُعَاهَدَاتُ الَّتِي اشْتَرَطَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ فِي مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ. كَمَا أَنَّهَا اتَّسَمَتْ بِمُدَّتِهَا الْمَحْدُودَةِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي أَنْ تَتَجَاوَزَ عَشْرَ سِنَوَاتٍ^(٦٨)، كَمَا ارْتَبَطُوا، بِعِلَاقَاتٍ مَعَ «دَارِ الْحَرْبِ». ذَاتُ طَابَعٍ إِقْتِصَادِيٍّ. الْأَمْرُ الَّذِي حَدَا بِجُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ إِلَى إِجَازَةِ التَّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ لِلْمُسْلِمِينَ. سَوَاءٌ فِي «دَارِ الْإِسْلَامِ» أَمْ فِي غَيْرِهَا. غَيْرَ أَنَّ مَوْقِفًا

(٦٤) وهبة الزحيلي: آثار الحرب في الفقه الإسلامي. ص ١١٣.

(٦٥) سيد قطب. في ظلال القرآن. المجلد ٤. ص ٥٣.

(٦٦) وهبة الزحيلي: آثار الحرب في الفقه الإسلامي. ص ٦٣٣.

(٦٧) الناصري. الاستقصاء. ج ٩. ص ١٨٨. دار الكتاب. الدار البيضاء. سنة ١٩٥٥. مقارنة

بـ «الزحشري». تفسير الكشاف. ج ٢. ص ٢٣٣.

(٦٨) وهبة الزحيلي: العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث. ص ١٤٧ -

كهذا، لا يعني خُلُو الأمر عن أي قيد. إذ هُنَالِكَ قيود، يتعلّق صنف مِنهَا بالأشخاص. وصنفها الآخر بالسلع. فبخصوص الأشخاص، فإنه يتلزم عَلَى الحَرْبِ للإضْطْلَاع بِمِثْلِ هَذِهِ الأنشطة، الحُصُولُ عَلَى عَقْدِ الأَمَانِ، أَمَّا بِصَدَدِ القِيودِ عَلَى السَّلْعِ، فَقَدْ حَرَّمَ الفَقْهَاءُ بَيْعَ، أَوْ هِبَةَ، أَوْ التَّوَصِيَةَ لِلْحَرَبِيِّينَ بِأَيِّ شَيْءٍ فِيهِ تَقْوِيَةٌ لَهُمْ عَلَى حَرْبِ الْمُسْلِمِينَ، كَالْحَدِيدِ، فَشَمِلَ السَّلَاحَ بِكُلِّ أَنْوَاعِهِ، حَتَّى الدَّرُوعِ لَمَّا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ: «فَلَا تَهْنُوا أَوْ تَدْعُوا إِلَى السَّلَمِ، وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ». لِذَا، يُحْرَمُ بَيْعُ السَّلَاحِ، وَلَوْ كَانَ صَغِيرًا كَالْإِبْرَةِ وَالْحَدِيدِ، لِأَنَّهُ أَصْلُ السَّلَاحِ. وَكُلُّ مَا هُوَ فِي حَكْمِ ذَلِكَ كَالْحَرِيرِ وَالذِّيْبَاجِ. فَإِنَّ تَمْلِيكَهُ مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا، لِأَنَّهُ يُصْنَعُ مِنْهُ رَايَاتُ الْحَرْبِ. وَلَا يُبَاعُ لَهُمُ الْعَبِيدُ. أَمَّا تَصْدِيرُ الْأَطِعمَةِ، وَسَائِرِ الْأَقْوَاتِ، وَالثِّيَابِ، وَالْقِمَاشِ، وَالْأَخْشَابِ، وَالْمَوَادِّ الْخَامِ. وَسَائِرِ الْمُنْتَجَاتِ الزَّرَاعِيَةِ، وَالصَّنَاعِيَةِ غَيْرِ الْحَرْبِيَةِ، فَإِنَّهُ لَا يُجُوزُ تَصْدِيرُهَا بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ دُونَ قَيْدٍ^(٦٩).

هكذا، يتبين بجلّاء، أَنَّ تَصَوُّرَاتِ الْحَرْبِ، وَالسَّلَمِ، فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، هِيَ تَصَوُّرَاتٌ مِنْ وَجْهَةٍ بَحْثْنَا هَذَا، تُعَدُّ بِمِثَابَةِ إِنْعِكَاسٍ لِلتَّصَوُّرِ الْإِسْلَامِيِّ لِلْكُؤُنِ، كَمَا أَنَّهَا تَرْمِي إِلَى تَكْرِيسِ سِيَادَةِ «دَارِ الْإِسْلَامِ» بِاعْتِبَارِهَا قُطْبَ الْعَالَمِ الشَّرْعِيِّ الْوَحِيدِ.

(٦٩) وهبة الزحيلي: آثار الحرب في الفقه الإسلامي. ص ٤٩٠.